جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2017/1970)

من إعداد الطالبين: سايغي حسن

عرعار محمد علي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. *ميلودي* عبدالعزيز.....(أستاذ مساعد–جامعة قاصدي مرباح) رئيسا.

د. بن قانة إسماعيل.....(أستاذ محاضر–جامعة قاصدي مرباح) مشرفا.

د. سلامي أحمد.....(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح) مناقشا.

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2017/1970)

من إعداد الطالبين: سايغي حسن

عرعار محمد علي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. *ميلودي* عبدالعزيز.....(أستاذ مساعد–جامعة قاصدي مرباح) رئيسا.

د. بن قانة إسماعيل.....(أستاذ محاضر–جامعة قاصدي مرباح) مشرفا.

د. سلامي أحمد.....(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح) مناقشا.

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة الذي علمني العطاء دون انتظار

إلى اغلي الناس الوالدة العزيزة

إلى أخي وجميع أسرتي

إلى جميع أساتذتي المحترمين

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة و العمل

ياسين ، محفوظ ، عاطف ،خميس، عبد الصمد، عبد القادر، عبد الوهاب، السايح، مسعود، السيد باباحمو، السيدة بن مهيدي.

إلى كل هؤلاء اهدي لهم هذا العمل.

حسن

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

لمن لهما الفضل بعد الله عز وجل في وجودي

وربياني وسهرا على راحتي

أمي الحبيبة

أبي الغالي

و الى إخوتي وأخواتي

و إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل من حملهم قلبي ولم تحملهم الأوراق

محمد علي

الشكر والتقدير

بعد شكر الله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هدا العمل ،نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الفاضل بن قانة إسماعيل على قبوله بالإشراف وتقديم الإرشادات لإتمام هذا العمل، كما نشكر كل من الأستاذة الفاضلة مخلفي أمينة التي ساعدتنا في توجيهاتها وكل من الأستاذ خويلد إبراهيم الذين ساهموا في إتمام هذا العمل، ولا يفوتنا في هذا المنبر أن نتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

الملخص :

تهدف الدراسة إلى قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2017 من خلال استعراض تطور الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية و ذلك بتطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع و فيليبس-بيرون ، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة على المدى الطويل، و أن الصادرات تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : صادرات، نمو الاقتصادي، تكامل مشترك، نموذج انحدار ذاتي لفجوات زمنية موزعة متباطئة.

Abstract:

This study aims to identify the impact of exports on economic growth in Algeria over the period (1970-2012) through exposing the Evolution of exports and gross domestic product, and relying on econometric methods by testing the stationarity of data by applying Augmented Dickey- Fuller and Philips-Perron, and applying (ARDL) method, the study concluded that there is a long-term relationship and the exports has a positive impact on economic growth.

Key words:exports, economic growth, co-integration, autoregressive-distributed lag model.

قائمة المحتويات

الإهداء 1.....III
الإهداء 2.....IV
شكر وتقدير..... V
الملخص..... VI
قائمة المحتويات..... VII
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الأشكال البيانية.....IX
قائمة الملاحق..... X
قائمة الاختصارات و الرموز..... XI
المقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات و النمو الاقتصادي
تمهيد.....2
المبحث الأول: مفاهيم و نظريات حول التصدير و النمو الاقتصادي.....3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة لعلاقة الصادرات و النمو الاقتصادي..... 16
خلاصة الفصل..... 20
الفصل الثاني:دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر
تمهيد..... 22
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة..... 23
المبحث الثاني:عرض النتائج ومناقشتها..... 31
خلاصة الفصل..... ... .47
الخاتمة..... 49
المصادر و المراجع.....51
الملاحق.....54
الفهرس.....60

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الإحصاءات الوصفية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي	24
2-2	بعض معاير المفاضلة للنماذج الخطية والنصف لوغارتمية واللوغارتمية	31
3-2	تقدير النموذج اللوغارتمي	32
4-2	نتائج اختبارADF (عند المستوى والفرق)لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي	33
5-2	نتائج اختبارPP (عند المستوى والفرق)لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي	34
6-2	نتائج تقدير نموذج ARDL(3.5)	36
7-2	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM	37
8-2	نتائج اختبار تجانس التباين للأخطاء White	38
9-2	نتائج اختبار الحدود Bounds test لنموذج ARDL	38
10-2	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	39
11-2	تقدير العلاقة في المدى القصير -نموذج تصحيح الخطأECM -	40

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1970-2017)	23
2-2	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	24
2-3	سحابة النقاط للمتغيرين (الصادرات والناتج المحلي الإجمالي)	31
2-4	سلسلة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفروق الأولى	35
2-5	درجة التأخير المثلى	36
2-6	نتائج المجموع التراكمي للبواقي	41
2-7	الشكل رقم (2-7): نتائج المجموع التراكمي لمربعات للبواقي	41

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	*تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)*	54
02	*تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970/2017)*	54
03	اختيار النموذج	55
04	نتائج اختبارADF (عند المستوى والفرق)لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي	55
05	نتائج اختبارPP (عند المستوى والفرق)لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي	57
06	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	59

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز	التسمية
AK	نموذج (التقدم التكنولوجي/ راس المال) للنمو الداخلي
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
EXPORT	الصادرات
GDP	التاتج المحلي الاجمالي
DF	اختبار ديكي-فولر
ADF	اختبار ديكي-فولر الموسع
PP	اختبار فيليبس-بيرون
OLS	طريقة المربعات الصغرى
DW	اختبار داربين-واطسون

المقدمة

ا–توطئة :

تمثل الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شانها أن ترفع منه. ولقد عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى صياغة دوال ذات مقدرة تفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى وتعتبر الصادرات من الركائز الأساسية في تحديد النمو الاقتصادي. وفي دراستنا هذه تناولنا الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة الجزائر.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ب –طرح الإشكالية:

ما مدى أهمية ودور الصادرات في النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وبالتالي نتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

1–هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2–كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ت–فرضيات البحث :

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

1–توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

2–تعتبر الصادرات محركا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

ث–مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع إجمالا في:

1–يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع الذي تحتله الصادرات. و الدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد

مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

2-الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الخبراء الاقتصاديين في ظل التغيرات التي تعرفها الدول النامية ومنها الجزائر.

أهداف الدراسة وأهميتها :

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، وصياغة وتقدير نموذج قياسي بشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. أما عن الأهمية فتبرز في ما تمثله الصادرات كمحدد من أهم محددات النمو الاقتصادي والدور الذي تلعبه في تحريك عجلة هذا النمو.

ح-حدود البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة حدود :

الحد الموضوعي : يتمثل في دراسة اثر الصادرات على النمو الاقتصادي؛

الحد المكاني : تدور الدراسة حول الجزائر؛

الحد الزماني : فترة الدراسة من 1970 إلى 2017.

خ-منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بناءا عن التساؤلات والفرضيات التي وضعناها فإننا سنعتمد في بحثنا هذا على كل من المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع الصادرات على النمو الاقتصادي، وعلى المنهج القياسي بإجراء دراسة قياسية لتقدير اثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وقد اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي البسيط للإبطاء الموزع (ARDL)، باستخدام البرامج الإحصائية التالية EXCEL 2007, *EVIEWS*9.

د–مرجعية الدراسة :

لقد تم الاستعانة بالكتب المتخصصة في ميدان الدراسة، سواء من الجانب النظري أو القياسي وعلى الأطروحات و الرسائل الجامعية (ماجستير و دكتوراه)، بالإضافة إلى المجلات و مواقع الانترنت.

ذ –صعوبات الدراسة :

تمثلت صعوبات الدراسة في اختيار النموذج المناسب للدراسة، والتقدير بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

هيكل البحث :

قمنا من خلال هذه الدراسة بتقسيمها إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الجزء النظري للدراسة، وفيه تناولنا الإطار النظري للصادرات والنمو الاقتصادي، والدراسات السابقة التي عالجت طبيعة العلاقة بينها. أما في الفصل الثاني تناولنا فيه الجزء التطبيقي ، ويتضمن تقديم مختلف متغيرات الدراسة والأدوات والطرق المستخدمة في الدراسة، وعرض مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها.

الفصل الأول :

الإطار النظري للصادرات و النمو الاقتصادي

تمهيد:

إن النمـــو الاقتصـــادي هـــدفا لمعظـــم الحكومـــات في الاقتصـــاديات الناميـــة في العـــالم، ولهـــذا اعتمـــدت هـــذه الحكومـــات إعـــداد مـــن التـــدابير الـــتي تهـــدف إلى تســـريع النمـــو و التنميـــة في اقتصـــادياتها المحليـــة. ولقـــد كـــان الاســـتخدام الفعـــال للمـــوارد الشـــحيحة المتاحـــة وتوســـيع حجـــم التجـــارة العالميـــة وســـيلة لتحقيـــق ذلـــك، ولقـــد اعتمـــدت الجزائـــر مجموعـــة مـــن التـــدابير للاســـتفادة من إمكانياتها لتحقيق تنمية اقتصادها.

مـــن هنـــا ســـنتناول في الفصـــل مبحثـــين يرتكـــز الأول علـــى الإطـــار النظـــري المتعلـــق بالتجـــارة الخارجيـــة ونظرياتهـــا والتصـــدير بالشـــكل خـــاص، ومفـــاهيم حـــول النمـــو الاقتصـــادي وابـــرز نماذجـــه. أمـــا في المبحـــث الثـــاني فتناولنـــا فيـــه ابـــرز أراء بعـــض الاقتصـــاديين حـــول العلاقـــة بـــين المتغيرين و الدراسات السابقة.

المبحث الأول : مفاهيم و نظريات حول التصدير و النمو الاقتصادي

المطلب الأول: التجارة الخارجية ونظرياتها

لقد تعددت مفاهيم التجارة الخارجية بتعدد نظرياتها، فكل نظرية لها مفهومها الخاص ورؤيتها الخاصة وهذا لا يعني عدم اشتراكهم في نقاط أخرى بخصوصها.

I-تعريف التجارة الخارجية :

تعرف التجارة الخارجية على أنها احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة [1].

حركة التبادل التجاري بدأت بمفهوم "المقايضة"بدون تعقيد في وسائل تنفيذه ووصلت إلى مفهوم أكثر تعقيدا من حيث وسائل التنفيذ والظروف التي تحكم العمل هذا الأساس. تقع حركة التبادل التجاري الدولي في إطار العلاقات التبادلية في جميع أوجه الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود السياسية والتي بلا شك تخضع لأنظمة سياسية واجتماعية وثقافية متشابكة[2] .

إنها احد فروع علم الاقتصاد، التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول المختلف[3].

تلخص التجارة الخارجية في عمليتين : فالأولى عملية التصدير والتي تتمثل في إخراج السلع والخدمات أي البيع خارج حدود الدولة بصفة رسمية من طرف الدولة أو أي شخصية مادية معنوية مقابل قيمة مقدرة متفق عليها أن تكون بالعملة الصعبة حيث هذه الأخيرة شكل مورد هام من موارد الدولة، أما الثانية فهي عملية الاستيراد بمعنى عملية الشراء الآتية من الخارج أي أعوان خارجين عن التراب الوطني[4].

1-محمد احمد السريتي(2009)، التجارة الخارجية،الدار الجامعية،الإسكندرية، ص8.

2-سامية عبد المنعم محمود و بابكر الفكي المنصور(2016)، اثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال 1995-2017،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة السودان، ص71.

3-ناهض رسمي اسماعيل الرفاتي(2016)، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، مذكرة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر، غزة، ص18.

4-بهلول مقران(2010-2011)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، الجزائر، ص3.

هي انتقال وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة وما يترتب يتعلق بهذا الانتقال من من عمليات مرتبكة بدرجة مباشرة بهده الحركة مثل عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة مثل عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة مثل عمليات النقل والتامين والخدمات الأخرى التي تحتاج إليها هذه السلع والخدمات في تحركها بين البلدان المختلفة[1].

II–نظريات التجارة الخارجية:

II–1–التجارة الخارجية عند التجاريين: يستمد التجاريين أفكارهم من فرضية مفادها أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر للثروة هي التجارة الخارجية ومصدر هذه الثروة هي المعادن النفيسة، مع ضرورة تدخل الدولة في اكبر قدر ممكن من الغنائم للدول، وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي خلال الميزان التجاري الرابح. و أن تحقيق فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال: الاواني

–تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل؛

–العمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة؛

-تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الاحتكارية[2].

II–2–التجارة الخارجية عند الكلاسيك:

II–2–1–نظرية ادم سميث والميزة المطلقة: كان ادم سميث الرائد الأول في تحليل رأسمالية السوق في ظل الأوضاع التنافسية، منتقدا التجاريين بتقيد حرية التجارة، وداعيا إلى ترك الأسواق التنافسية لتعمل بحرية دون تدخل الدولة، وارتكزت فكرته في أن الأفراد اذا ما أعطوا الحرية الكاملة في ممارسة تحقيق أهدافهم الذاتية والأنانية فان اليد الخفية (السوق) ستجعلهم يسلكون طريقا اجتماعيا، واستكمالا على ما سبق اعتمد ادم سميث في تحليله على أسباب قيام التجارة الخارجية على فكره، أن كل بلد يمتلك قدرة ما على إنتاج سلعة معينة بأقل التكاليف عن دولة أخرى وهده القدرة تمثل له فائضا عن حاجة استيعاب

[1]-محمود مجمد ابو العلا(2011)، نظم التجارة الدولية، مصلحة الجمارك المصرية، ص6.

[2] -بهلول مقران(2010-2011)، مرجع سبق ذكره، ص12.

أسواقه مما يجعل لهذا البلد ميزة مطلقة في إنتاج هذه السلعة أكثر من بلد أخر وبهذا الفائض يمكن أن يجري عملية التبادل على سلع أخرى من بلدان أخرى لها أيضا ميزات مطلقة. هذه المقدرة والتخصص بإمكانها أن تجلب الفائدة والمنافع لكلا البلدين وتعمل على زيادة الناتج العالمي من خلال عملية التبادل التجاري نتيجة اختلاف التكاليف لإنتاج السلع و الإمكانيات[1].

II-2-2-نظرية دافيد ريكاردو ونظرية النفقات النسبية: تؤكد نظرية الميزات النسبية على أن الدولة تتخصص في تصدير المنتجات التي يمكن أن تنتجها عند اقل مستوى من التكاليف النسبية، حيث تكون هذه الظاهرة المتمثلة في الاختلافات في الميزات النسبية هي الباعث على قيام التجارة الدولية بين مختلف الدول في العالم.

ومن زاوية أخرى تعتبر نظرية آو قانون الميزات النسبية أو التكاليف النسبية تطبيقا لمبدأ تعظيم قيمة الإنتاج من خلال التجارة الدولية، عن طريق نقل كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى القطاع الإنتاجي الذي يحقق فيه أعلى قيمة إنتاجية حدية، بمعنى أن الدول يمكن ضبط (تعديل) إنتاجها، وبأقل تكلفة ممكنة،على طول منحنى إمكانيات إنتاجها. فعندما تقوم الدولة باستثمار موارد إضافية لدعم النمو الاقتصادي، فإنها تفعل ذلك كاستجابة لميكانيكية نظام الأسعار، حيث يتم تعظيم الدخل والناتج عند التخصص في إنتاج السلع التي تتوفر على ميزة نسبية في إنتاجها و بكافاة إنتاجية أعلى.

وفي إطار من حرية التجارة، وتحت مجموعة من الفروض أبرزها سيادة المنافسة الكاملة، وحرية الحركة التامة لعناصر الإنتاج داخل كل دولة، وعدم السماح بحرية عناصر الإنتاج فيما بين الدول، فان قوى السوق سوف تؤدي إلى تخصص كل دولة في نوع معين من الإنتاج، بحيث تستفيد من مزاياها النسبية بالكامل، ومن ثم ينجم عن ذلك تعظيم لرفاه في كل دولة عل مستوى العالم اجمع[2] .

[1] -ناهض رسمي اسماعيل الرفاتي(2016)، مرجع سبق ذكره،ص27.

[2] -عبد الناصر عز الدين بوخشيم(2003)، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي-1973-1998، مذكرة دكتوراه-قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص9، 10.

II-2-3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل : في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848 كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية. وهو ما أهمله تحليل ريكاردو بصفة خاصة"نسبة التبادل الدولي"الذي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دوليا. وفي رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين بمعنى أخر، فستقع بين نسبتي التبادل الداخلتين، وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أو ما سماه بالطلب المتبادل للدولتين[1].

II-3-النظريات الحديثة للتجارة الخارجية :

II-3-1-نظرية هكشر واولين : لقد جاءت مساهمة هكشر ومن بعدها مساهمة تلميذه أولين لتكون أولى المحاولات الهامة والرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية. وهكذا تحاول هده النظرية الإجابة على سؤالين هامين، الأول: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟[2]. وقد توصلا إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول. وقد اعتمد هيكشر وأولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد وربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها، مما يجعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضا مقارنة بدولة أخرى اصغر منها، ونفس الشئ بالنسبة للدول المتقدمة لها وفرة في رأس المال والتكنولوجيا. وبالتالي يكون سعر رأس المال وهده التكنولوجيا اقل نسبيا مقارنة بالدول والتي المختلفة، وبالتالي فالسلع التي تتطلب عنصر الأرض مثل المحاصيل الزراعية ستكون ارخص في الدول التي تتوفر على هذا العامل، ونفس الشئ بالنسبة للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف والتكنولوجيا العالية الدقة، ستكون ارخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى[3].

II-3-2-لغز ليونتيف: قام الاقتصادي ليونتيف بتطبيق اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات و ورادات الو.م.أ لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على أساس أن الو.م. أ تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتيف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك

[1] -رنان مختار(2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة،ا لجزائر، ص16.

[2] -ميراندا زغلول رزق(2010)، التجارة الدولية،كلية التجارة ببنها-جامعه الزقازيق، ص38.

[3] -فيصل لوصيف(2013-2014)، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص11.

لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ووصل إلى النتيجة أن التجارة بين الو.م. أو الدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال، فطبقا لهذه النتيجة فان الو.م. أ لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لان العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم فان عنصر العمل هو المتوفر بالنسبة لعنصر رأس المال وإذن فان على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية بالنسبة لعنصر العمل. لقد قام ليونتيف باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج ، وذلك بأخذ الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، حيث يعتبر أن الو.م.أ تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، وأراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداته، ولكنه تحصل في الاختبار على عكس ذلك، حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا ما دفع ليونتنيف إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الو.م.أ تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال، وبتالي فان النظرية محققة[1].

II-3-3-الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج :إضافة إلى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الخارجية الدولية وتخصص الدول، فان التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا احد المحددات للتجارة الدولية.

ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، فان التعامل الأكبر بين الدول الصناعية مرتكز بالأساس على إدخال منتجات جديدة وتقنيات جديدة في العملية الإنتاجية، وبالتالي فان المنتج الأول للنموذج يحتفظ بحق الابتكار والسيطرة المؤقتة للإنتاج التي تكفلها له حقوق الإبداع والابتكار، وهو ما يعتبر إحدى المحفزات الرئيسة على التجديد والإبداع المستمرين. إن تعميم وتوسيع الفجوة التكنولوجية تم عن طريق ما يسمى بنموذج دورة حياة المنتوج التي طورها فيرنون سنة 1966. فحسب هذا النموذج، وفي الوهلة الأولى من إنتاج منتوج جديد، فانه في الغالب سيستلزم توفر يد عاملة ماهرة لإنتاجه، وبعد أن يصل المنتوج إلى مرحلة القبول من طرف المستهلكين، فسيصبح معتمدا ويستطاع إنتاجه بتقنيات إنتاجية كبيرة، ويصبح اقل احتياجا لليد العاملة الماهرة وبعدها ستنتقل الميزة النسبية في المنتوج من الدولة المتقدمة صاحبة السبق في إنتاجه إلى الدولة الأقل تطورا والتي تتوفر على عمالة ارخص[2].

[1] -دليلة طالب(2014-2015)،الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1980-2013،مذكرة دكتوراه،جامعة ابي بكر بلقايد، ص26،25.

[2] -فيصل لوصيف(2013-2014)، مرجع سبق ذكره، ص13،12.

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات وأهميتها

I–**مفهوم الصادرات**: لقد تعددت مفاهيم الصادرات وتنوعت، ومن هذه المفاهيم نجد:

- الصادرات تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة[1].
- هو جملة من الوسائل والمهام التي تستخدمها المؤسسة لإيصال منتجاتها من السوق المحلي إلى السوق الأجنبي، من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير المقيمين ويعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة كالتنسيق، التامين، التموين والنقل والتموين...وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة[2].
- هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن مقيم إلى شخص أجنبي. يعرف التصدير على انه كل عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.
- هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لآي دولة من الدول ويستعمل لمواجهة المنافسة، واقتحام الأسواق الخارجية لدولة ما[3].

ويوجد في التصدير أسلوبين : أسلوب التصدير المباشر، وأسلوب التصدير غير المباشر.

1–التصدير المباشر : نقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل، ويفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة الشركة بالأسواق الدولية ويساعدها على زيادة كفاءة الإدارة في ميدان الأعمال الدولية أيضا.

[1] -فريد النجار(2002)، تسويق الصادرات العربية:آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة البعيدة الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،ص15

[2] -حياة بن سماعين وريان زير(2017)، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر(2005-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(2)، ص83.

[3]-محمد بن سليمان و حسين نوي طه(2017)، قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام خلال الفترة(1988-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(02)، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب، جامعة الجلفة، ص32.

2-التصدير غير المباشر: يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة والشركة المصدرة في نفس الوقت، والشركة المصدرة في نفس الوقت، والشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي لشركة المصدرة[1].

II-أهمية التصدير: احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية،خصوصا في ضؤ ما يسفر عن الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.

وتنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري حجم المديونية الخارجية وتزايد أعباءها وبالتالي ضعف قدراتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي.

لهذا يعتبر التصدير قرارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة إن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية بالإضافة إلى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات إلى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية والمستقبلية.

وعلى مستوى المنافسة العالمية،أصبح التصدير يشير إلى مدى اعتبار اقتصاد بلد معين بالمرودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد على اعتبارات قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية، والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع وتصدير جهاز مثلا يختلف في أهميته وقيمه المضافة عن صنع وتصدير آلة.

ونظرا لكل هذه الأهمية ولغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه [2].

[1] -ناصر الدين قريبي(2013-2014)، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، ص84،83.
[2] -حياة بن سماعين وريان زير(2017)، مرجع سبق ذكره، ص183.

المطلب الثالث:النمو الاقتصادي : الماهية و النماذج

I–مفهوم النمو الاقتصادي: لقد تعددت المفاهيم للنمو الاقتصادي، ومن أبرزها نجد:

- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور الزمن[1] .
- النمو هو الزيادة في حجم الناتج القومي(الإجمالي) أو حجم الناتج المحلي(الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة[2].

النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية وان تكون الزيادة على المدى البعيد[3].

- هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي[4].
- يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[5].
- غير أن هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي وبشكل عام هو زيادة الدخل لدولة معينة[6].
- يعرف أيضا ان الزيادة في سلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا[7].

ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما زادت معدلات النمو في الدخل القومي. والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي[8] .

---

[1] -محمود يونس وآخرون(2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعه الإسكندرية، ص48.

[2] -جمال داود سلمان الدليمي (2015) ، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مسقط، ص9.

[3] - ناصر الدين قربي (2013-2014) ، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] - توادر ميشيل(2006)، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين حسن محمود دار المريخ ،الرياض، ص31.

[5] -دليلة طالب(2014) ، مرجع سبق ذكره،ص50.

[6] -حسين على الزيود وشريفة بواشعور(2009)، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الثامن، ص182.

[7] -William Henry Pole(1988) ,Macroeconomique,3éme Edition ,MC Graw Hill Qubec, ,Page63.

[8] -رنان مخنار(2009)،مرجع سبق ذكره، ص44،43.

ويعرفJacques LECAILLON في كتابه "النمو الاقتصادي" هو مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل[1].

- كما يرى الاقتصادي S-KUZNET في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" بان النمو الاقتصادي يعتبر أساسا ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعرفه في بلد ما على أساس الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، وبصيغة أخرى هو ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات غرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية والتكيف المؤسساتي والإيديولوجي المطلوب لها[2].
- النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي تقابلها زيادة اقل منها في النمو السكاني[3].
- يعرفه John ARROW بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.
- ويعرف Dominic SALVATORE النمو الاقتصادي بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث إن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي[4].

كما يعرف النمو الاقتصادي على انه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد[5].

II–طرق قياس النمو الاقتصادي : كان لابد من البحث عن الوسيلة التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما،لذلك عالجت الأبحاث الحديثة هذا الموضوع وقامت بتوضيح المتغيرات المفسرة للنمو من خلال الناتج المحلي الخام واعتباره كمؤشر وأداة أساسية لقيلا ساو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما، وهذا رغم الاختلافات الموجودة في النظم المحاسبية للدول والمفاهيم والاعتبارات التي تدليها هذه الدول لمفهوم التنمية من إدماج

[1]-Jacques LEAILLON(1972), La croissance économique, Édition Cujas, Paris, P10.

[2] - شهيناز بدراوي(2014)،تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1988-2012)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،تلمسان،ص49،48.

[3] -محمد بن سليمان و حسين نوي طه(2017)، مرجع سبق ذكره، ص31.

[4] -حياة بن سماعين،ريان زير (2017) ،مرجع سبق ذكره، ص180.

[5] -حميد حايد و عبد الكريم البشير(2018)، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر(1988-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، ص148.

لمعـــايير اجتماعيـــة هيكليـــة في حســـاب الأخـــير إلا انـــه يبقـــى الأداة المســـتخدمة لقيـــاس النمـــو الاقتصادي، بحيث يعبر عنه محاسبيا على الشكل التالي:

الناتج المحلي الإجمالي=مجموع القيم المضافة+مجموع الرسم على القيمة المضافة+مجموع الحقوق الجمركية.

الناتج المحلي الخام=مجموع الاستهلاك النهائي +مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة+مجموع تغير المخزون+مجموع الصادرات-مجموع الواردات[1].

ومن مقاييس النمو الاقتصادي :

II-1-المعـــدلات النقديـــة للنمـــو : وهـــي معـــدلات يـــتم احتســـابها اســـتنادا إلى التقـــديرات النقديـــة لحجـــم الاقتصـــاد الـــوطني،أي بعـــد تحويـــل المنتجـــات العينيـــة لـــذلك الاقتصـــاد إلى مايعادلهـــا بـــالعملات النقديـــة المتداولـــة، وكـــذلك تحويـــل المنتجـــات الخدميـــة إلى مايعادلهـــا بـــالعملات النقديـــة المتداولـــة، ورغـــم العديـــد مـــن التحفظـــات علـــى ذلـــك الأســـلوب الـــتي يرجـــع اغلبهـــا إلى ســـؤ التقـــدير، أو إغفـــال اثـــر التضـــخم أو إغفـــال نســـب التحويـــل فيمـــا بـــين العمـــلات المختلفـــة، إلا انـــه لا يـــزال أفضـــل وأســـهل الأســـاليب المتاحـــة خاصـــة بعـــد التعـــديلات الـــتي تجـــرى علـــى هـــذه التقديرات، ومن أهم هذه المعدلات هي:

II-1-1-معـــدلات النمـــو بالأســـعار الجاريـــة : وهـــذا الأســـلوب يصـــلح عنـــد دراســـة معـــدلات النمـــو المحليـــة ولفـــترة قصـــيرة ومـــن أهـــم المعـــدلات المســـتخدمة، معـــدل نمـــو النـــاتج الـــوطني ومعـــدل نمـــو النـــاتج الـــوطني الإجمـــالي، وعـــادة مـــا يـــتم قيـــاس الاقتصـــاد الـــوطني باســـتخدام العمـــلات المحليـــة ويتم نشر لبيانات الخاصة به سنويا.

II-1-2-معـــدلات النمـــو بالأســـعار الثابتـــة : وهـــذا الأســـلوب يصـــلح عنـــد دراســـة معـــدلات النمـــو المحليـــة ولفـــترات زمنيـــة طويلـــة، ومـــع ارتفـــاع الأســـعار وظهـــور التضـــخم الاقتصـــادي أصـــبح من الضروري تعديل البيانات وذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار.

[1] -بدراوي شهيناز(2014)، مرجع سبق ذكره، ص71.

II-1-3-معدلات النمو بالأسعار الدولية : وهذا الأسلوب يستخدم في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية،وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة اثر التضخم منها إلى مايعادلها بعملة واحدة.

II-2-المعدلات العينية للنمو : نظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقة بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي...الخ.

II-3-مقارنة القوة الشرائية : وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم[1].

كما يمكن إبراز أهم عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي:

1-العمل: ويطلق هذا المصطلح على الخدمات الإنتاجية التي تتجسد في المجهود الجسماني البشري والمهارات والقدرات الفعلية التي يستطيع الإنسان تقديمها لعمليات الإنتاج المختلفة[2].

2- عنصر رأس المال : فتحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية سواء المالية منها أو المادية المعبر عنها بمجموع السلع و التقنيات التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

3- التقدم التقني : هو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وان بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان ذلك سيردي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي[3].

---

[1] -ناصر الدين قربي، مرجع سبق ذكره، ص27،28.

[2] -سولو روبرت(2003)، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية، ص308.

[3] -فيصل لوصيف(2013)، مرجع سبق ذكره، ص40، 41.

III–نماذج النمو الاقتصادي : من بعض نماذج النمو الاقتصادي نجد:

III-1–نموذج هارود دومار: Evsey DOMAR Roy HARROD MIT

قام كل من روي هارود من أكسفورد و ايفسي دومار من معهد ماساشوست للتكنولوجيا بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي.وقد عني كلا الباحثين بمعالجة مسالة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة.

وقد افترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا حاسما على زيادة رأس المال زيادة متوافقة مع تنامي القوة العاملة ومع التطورات التكنولوجية التي ترفع من إنتاجية العمل.

وبقرض أن الاقتصاد مغلق (أي لا يمكن اقتراض رؤوس الأموال من الخارج) أكد كل من هارود ودوما ران الادخار سيكون هو الطريقة المتاحة للحصول على رأس المال الضروري للتماشي مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية. وإذا افترضنا أن النمو يسير باتجاه التوازن، فيجب أن يتماشى معدل الادخار الذي يحدد قيمة رأس المال الصافي المتوفر، مع معدل الزيادة في الطلب على رأس المال. فزيادة الادخار تؤدي إلى نمو سريع في رأس المال المتوفر مما يخيب أمال شركات الأعمال ويفلل من استثمار رؤوس الأموال، وهذا ما يقود إلى حالة كساد. أما قلة الادخار فأنها ستعيق النمو الاقتصادي[1].

III-2–نموذج سولو: يتكون نموذج سولو من نماذج التحليل النمو الاقتصادي طويل الأجل[2].

الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج ، أي النسبة (K/L)، ويمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن،واخذ كدالة لذلك دالة دالة "كوب دوغلاس" ذات علة الحجم الثابتة :

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \cdots\cdots\cdots\cdots (1)$$

– الاقتصاد يتكون من قطاع واحد،ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛

–الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه؛

–الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز :

[1] -فردريك م.شرر(2001)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ص38،39.

[2]-Isabelle CADORET et autres(2009), Econométrie Appliquée, 2Edition, Bibliothèque Nationale, Paris, P69.

$$S = (1-c)Y = sY \quad C = cY$$

– فان نسبة مساهمة السكان و التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو عدد السكان بالمعدل n: عرض العمل L هو الأخر ينمو بنفس المعدل n، ونكتب حينئذ :

–سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛

–هناك مرونة في الأسعار والأجور، وان عوائد العمل ورأس المال تعدل على أساس الإنتاجية الحدية لهما[1]

III-3–النموذج AK :

يعتبر انعدام عدم تناقص مرد ودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب فائض هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري، ويعطى النموذج العام لنموذج AK كمايلي:

Y=AK

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب y=AK، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية ل A، وبتعويض f(k)/k=A في معادلة نموذج سولو نتحصل على :

$$g_k = sA - (n+\lambda)$$

ومادام Y=AK و c=(1-s)y، فان معدل نمو للناتج والاستهلاك الفردي هي مساوية ل g_k

وعليه فان الاقتصاد ذو نموذج ذو AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فان هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث :

$\partial g_y/y = 0$ وهذا من اجل كل المستويات لY. [2]

[1]-فطيمة حفيظ(2012)، الاصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العوم الاقتصادية، باتنة، ص103.

[2] دليلة طالب(2014)، مرجع سبق ذكره، ص78.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول:أراء بعض الاقتصاديين للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي:

لقد اختلف الاقتصاديون منذ القدم حول الدور الإنمائي الذي يمكن أن تلعبه الصادرات، من خلال تجاربهم في القرن التاسع عشر إلى أن هناك علاقة طردية مابين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث تعتبر هذه التجارب فريدة ولها مواصفاتها الخاصة التي أهلتها للنجاح خاصة مع وجود وفرة في لطلب الخارجي إلا أن هذه التجربة مع الظروف والمعطيات الحالية للاقتصاد العالمي لا يمكن تكرارها وبما يتعذر معه اعتماد الدول النامية على التصدير، وهذا يقود إلى مفهوم أن التصدير يؤدي إلى إبطاء عملية التنمية، ويتفق Nurkse مع هذا الرأي أيضا، ومن هنا يرى Krunis أن الدور الإنمائي الذي تلعبه الصادرات يعتبر عنصرا واحدا فقط من مجموعة من العوامل المحلية و الخارجية ألازمة لتحقيق التنمية. وهناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين المتفائلين الذين يرون أن للصادرات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي (الصادرات كمحرك للنمو)، أمثال (Heberler,Viner)، وفي العصر الحديث ومنه السبعينيات وبعد العديد من التجارب الناجحة في العديد من دول العالم، حيث ظهر الدور الايجابي للصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي وقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول مما شكل اقتصادا لسياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات[1].

[1] -ناصر الدين قربي، مرجع سبق ذكره، ص98.

المطلب الثاني:الدراسات السابقة:

1-حميد حايد و عبد الكريم البشير(2018)،دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966-2015)،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد 14، العدد19.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، واعتمدت على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام منهج التكامل المشترك، واختبار وجود ارتباط ذاتي بين متغير الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال مصفوفة الارتباط، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد أي أن زيادة الصادرات ترفع من النمو الاقتصادي.

2-محمد بن سلمان و حسين نوي طه(2017)، قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجARDL، خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(02).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة مابين 1980-2016، وبالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي-فولر وفيليبس بيرون، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الصادرات تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير وسلبيا في المدى الطويل.

3-Spati Mogoe,Itumelen Pleasure Mongale(2014),The Impact Of Iternational Trade On Economic In South Africa:An Econometrics Analycis,Mediterranen Journal Of Social Sciences.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، باستخدام اختبار التكامل المشترك. وكانت نتائج الدراسة أن الصادرات ترتبط

إيجابا بالناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الواردات لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وان للصادرات القدرة على خلق النمو وتوسع البنية التحتية في اقتصاد جنوب إفريقيا.

4-Ugwuegbe S Ugochukwu,Uruakpu Peter Chinryere(2013),The Impact Of Export Trading On Economic Growth In Nigeria,Internattional Journal Of Economics Business And Fiance.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير الصادرات النفطية وغير النفطية على الاقتصاد النيجيري ولقد استخدمت سببية Granger، وكانت النتائج أن فرضية النمو التي تقودها الصادرات قابلة للتطبيق في نيجيريا.

5- ناصر الدين قربي (2014/2013)، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية VAR، ولقد خلصت الدراسة أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد، أي نمز الناتج المحلي الحقيقي هو الذي يسبب نمو الصادرات الحقيقية.

6-بهلول مقران(2010-2011)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، ولقد استخدمت منهجية انجل و غرانجر، ولقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

7-حسين علي الزيود، شريفة بوالشعور(2009)، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2009)،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن.

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح اثر الصادرات السلعية من غير المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، ولقد ظهرت أظهرت النتائج إلى وجود اثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي ويفسر ذلك بان الصادرات تعمل على تحفيز الطلب وتشجيع المدخرات في قطاع الصادرات والقطاع الحكومي، عبر عوائد ضرائب الصادرات،وبالتالي تراكم التكوين الرأسمالي ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

8-عابد بن العابد العبدلي(2005)، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية(دراسة قياسية)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، عدد27.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير اثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية(أعضاء منظمة مؤتم الإسلامي)، ولقد استخدم الدراسة منهجين، الأول التقدير الفردي لكل دولة، والثاني التقدير الجمعي أو المدمج حيث تم دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية. ولقد أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي دالة في كل من حجم الصادرات والاستثمار في الدول الإسلامية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة النظرية للصادرات والنمو الاقتصادي، ظهر لنا أن نظريات التجارة الخارجية مكملة لبعضها البعض، وأظهرنا ماهية وأهمية التصدير، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي من خلال التعرف على ماهيته وابرز نماذجه، وطبيعة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة .

ومن خلال الفصل الثاني تناولنا الدراسة القياسية للمتغيرين (الصادرات و النمو الاقتصادي)، وإظهار مدى تأثير المتغير المستقل (الصادرات) على المتغير التابع (النمو لاقتصادي).

الفصل الثاني :

دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الصادرات و النمو الاقتصادي، والنظريات والنماذج المفسرة لهما ، وابرز الدراسات السابقة التي أبرزت طبيعة العلاقة بينهما، سنقدم في الفصل الثاني بتحليل العلاقة بينهما، و وتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي، و تحليل العلاقة بينهما، واختيار النموذج الأفضل، واختبارات الاستقرارية ثم دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل من خلال علاقات التكامل المشترك، باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة وصولا إلى عرض مختلف النتائج المتحصل عليها و مناقشتها.

المبحث الأول:طريقة وأدوات الدراسة

المطلب الأول:الطريقة المعتمدة في الدراسة

I –مجتمع الدراسة و العينة:

من اجل اختبار اثر الصادرات على النمو الاقتصادي، تم اختيار الجزائر كمجتمع للدراسة وعينة تتكون من 48 مشاهدة، للفترة الممتدة من 1970 الى2017 .

ولقد تم الحصول على البيانات بأسعاره الثابتة من البنك الدولي،واعتماد الوحدة مليار دولار أمريكي سنة أساس 2010.

II –تحديد المغيرات الاقتصادية و تطورها:

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين وتحديدا الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، على افتراض انه داله تابعة للصادرات، وهي متغير مستقل.

EXPORT : صادرات الدولة من السلع والخدمات كمتغير مستقل .

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي.

ولتمكين من معرفة مدى تطور كلا المتغيرين خلال سنوات الدراسة، نلاحظ الشكلين التاليين:

II-1-بالنسبة للصادرات:

الشكل رقم (2-1) : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1970-2017)

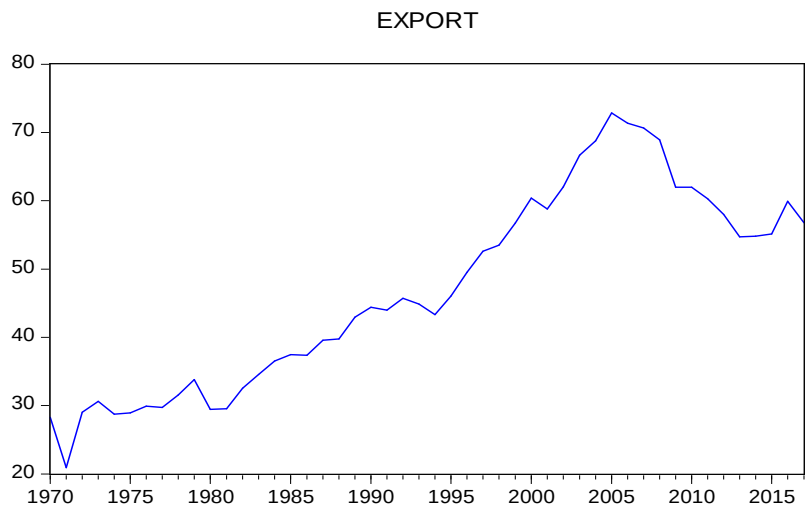

المصدر : بناءا على مخرجات Eviews9

II-2-بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي):

الشكل رقم (2-2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

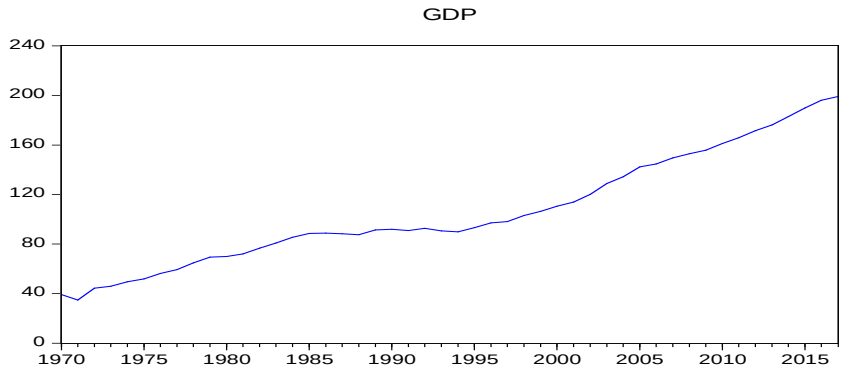

المصدر : بناءا على مخرجات Eviews9

من خلال الشكلين (2-1) و (2-2) نلاحظ أن كلا المتغيرين (الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي قد عرفا عدة تغيرات وتقلبات خلال سنوات الدراسة سواء بالارتفاع او الانخفاض. وقد لوحظ ارتفاع كبير في بداية السبعينيات بالنسبة للمتغيرين ثم شهدت نوعا من الاستقرار في الثمانينات في بداية الثمانينات ثم انخفاض واضح في منتصف الثمانينيات بالنسبة للصادرات مع استقرار للناتج المحلي الإجمالي. اما بداية التسعينيات فقد شهدت الصادرات ارتفاعا مع استقرار للناتج المحلي الإجمالي وتراجع للمتغيرين في منتصف التسعينيات. أما بداية الألفية حدث ارتفاعا بالنسبة للمتغيرين وخاصة في عشر سنوات الأولى للألفية الجديدة، ثم تعود إلى الانخفاض بالنسبة للصادرات في سنة 2008، ثم تعود إلى الاستقرار في2015. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ استقرار نوع ما. ولقد تم الاستعانة ببعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لمساعدتنا في التحليل الإحصائي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1):الاحصاءات الوصفية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي

Stats	EXPORT	GDP
Mean	47.00181	106.1018
Median	45.28356	92.25578
Maximum	72.87725	199.1714
Minimum	20.94328	34.72766
Std. Dev.	14.43747	44.86532
Skewness	0.107950	0.484411
Kurtosis	1.780865	2.260682
Jarque-Bera	3.065807	2.970413
Probability	0.215908	0.226456
Sum	2256.087	5092.887
Sum Sq. Dev.	9796.705	94606.14
Observations	48	48

المصدر :من اعداد الطالبين، بناءا على مخرجات Eviews9

يتبين من خلال الشكل رقم (2-1) والجدول رقم (2-1) ان قيم الصادرات محصورة بين اقل قيمة 20.94 مليار دولار في سنة 1971 ، وأعلى قيمة سنة 2007 بقيمة70.63 مليار دولار بمتوسط بلغ 47.00181 ، وبانحراف معياري قدره 14.43747 .

أما من خلال الشكل رقم (2-2) والجدول رقم (2-1) يتبين أن قيم الناتج الإجمالي المحلي محصورة بين اقل قيمة 34.72 مليار دولار في سنة 1971 ، و أعلى قيمة سنة 2017بقيمة199.17 مليار دولار بمتوسط بلغ 106.1018 ، وبانحراف معياري قدره 44.86532 .

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

1-منهجية ARDL :

وضع (2001) Pesarn and At منهجية ARDL للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Mode Autoregressive) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية و إبطاءها بفترة واحدة أو أكثر. حيث تمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بيسر شروطها، حيث لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesarn إن اختبار الحدود في إطار منهجية ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0)او متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط بين الاثنين. حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2).

ويستخدم اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات (الإبطاء) الزمنية الموزع (ARDL)التي يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، وتقدير علاقات المدى الطويل و المدى القصير.

كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها شكل كبير (Gerrad and Godfrey) لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع الحجم المستخدمة في هذه الدراسة من عام 1970 إلى 2017. ومن ابرز شروط تطبيق ARDL دراسة استقرارية السلاسل الزمنية[1].

[1] -جابري فاطمة زهرة، الياس الهناني فراح(2018)، اثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر-دراسة قياسية لنموذج (ARDL) خلال الفترة 1987-2013، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص413،412.

2-اختبار جذر الوحدة: (Unit Root Test)

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة يجب أولا تحديد رتبة التكامل لهذه المتغيرات ، والهدف من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات محل الاهتمام ليست متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) ، بسبب أن المنهج المذكور مبني على افتراض أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) ، أو الرتبة واحد أيI(1) .

ولقج تم ستخدام اختبارين في هذه الدراسة هما :

* اختبار ADF: إن اختبار ADF يأخذ بعين الاعتبار الخطي بين الأخطاء من الدرجة p على عكس DF فيمكن أن يصح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المؤخرة، إذ هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة p ، وتصبح النماذج الثلاث كالتالي:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \qquad .....(4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \qquad .....(5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b\,t + \varepsilon_t \qquad .....(6)$$

حيث الصيغة (4) تحتوي لا تحتوي على حد ثابت و لا اتجاه زمني، والصيغة (5) تحتوي على حد ثابت فقط، أما الصيغة السادسة فتحتوي على حد ثابت واتجاه زمني.

إن اختبار ADFيحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفرو قات ذات الفجوة الزمنية:

∇Y_{t-j+1}، حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$،...

ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

* اختبار (1988) PP: يعتبر هذا الاختبار فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد PP نفس التوزيعات لاختباري DF و ADF، ويجري هذا الاختبار في أربع مراحل وهي:

1-تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار DF ، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2-تقدير التباين قصير المدى :

$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

3-تقدير المعامل المصحح، المسمى التباين طويل المدى، و المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث :

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4-حساب إحصائية فيليبس بيرون :

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2} \qquad t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$$ [1]

3-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : Normality Test

لبدء بدراسة السلوك الدوري لأي سلسلة زمنية مستقرة، لابد أولا من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له أي ظاهرة من اجل إعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة. نذكر انه من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي أن يكون معامل Skewness معدوما و معامل Kurtosis مساويا إلى 3. فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة الى المتوسط وباحتمال ضعيف للقيم الشاذة. يعتمد اختبار Jarque وBera على معاملي التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness. إذا كان العزم المركز من الدرجة k للسلسلة Yt من الشكل:

$$\mu_k = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t-\overline{Y})^k$$

فان معامل Skewness يكتب كما يلي :

[1]-محمد شيخي(2011)،طرق الاقتصادي القياسي-محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد، ص 210،212.

$$S=\frac{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t-m)^3\right]^2}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t-m)^2\right]^3}=\frac{\mu_3^2}{\mu_2^3}=\beta_1$$

أما معامل Kurtosis فهو :

$$K=\frac{\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t-m)^4}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t-m)^2\right]^2}=\frac{\mu_4}{\mu_2^2}=\beta_2$$

حيث m المتوسط الحسابي للسلسة الزمنية المستقرة. إذا كان التوزيع طبيعيا وعدد المشاهدات اكبر من 30 (مثل هذه الدراسة، حيث عدد المشاهدات يساوي إلى 48 مشاهدة)، فان:

$$\beta_1^{1/2} \sim N\left(0,\sqrt{\frac{6}{T}}\right)$$

$$\beta_2 \sim N\left(3,\sqrt{\frac{24}{T}}\right)$$

اذا كانت :

$\beta_1^{1/2},\beta_2$ تتبعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع χ^2 بدرجات حرية 2 حيث:

$JB=\frac{T}{6}\beta_1+\frac{T}{24}(\beta_2-3)^2 \sim \chi_\alpha^2(2)$. يتم إذن اختبار الفرضية التالية:

$$H_0:\beta_1^{1/2}=\beta_2-3=0$$

إذا كانت $JB>\chi_\alpha^2(2)$، فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة بنسبة معنوية α.

4-اختبار Breusch-Godfrey :

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد. نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي :

$$\varepsilon_t=\rho_1\varepsilon_{t-1}+\rho_2\varepsilon_{t-2}+\ldots+\rho_p\varepsilon_{t-p}+u_t$$

ليكن النموذج العام حيث أن الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + ... + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + ... + \rho_p \varepsilon_{t-p} + u_t$$

هناك ثلاث خطوات لإجراء هذا الاختبار:

- ❖ تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$
- ❖ تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + ... + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \rho_2 \hat{\varepsilon}_{t-2} + ... + \rho_p \hat{\varepsilon}_{t-p} + u_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2. نذكر أن باستعمال هذه المعادلة، سنفقد p مشاهدة.

- ❖ فرضية استقلالية الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = ... = \rho_p = 0$$

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية p. إذا كان $(n-p) \times R^2$ أكبر من $\chi^2(p)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

5–اختبار اكتشاف عدم تباين الأخطاء White:

اقترح White (1980) اختبارا يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي و جميع المتغيرات المستقلة و كذا مربعاتها. يمكن إبراز خطوات هذا الاختبار كما يلي:

- ❖ تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$.
- ❖ تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \alpha_1 X_{t1}^2 + ... + \beta_k X_{tk} + \alpha_k X_{tk}^2 + u_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2.

- ❖ فرضية ثبات تباين الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = ... = \alpha_k = \beta_k = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = n \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية $2k$. إذا كان $n \times R^2$ أكبر من $\chi^2(2k)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات المعادلة الوسيطية يختلف معنويا عن الصفر فإن تباين الأخطاء غير متجانس[1].

6-اختبار Bounds Test :

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام الحدود يستلزم القيام بأربعة إجراءات : يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى، والإجراء الثاني يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). الإجراء الثالث يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطاة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald(احصاءة اختبار فيشر). أما الإجراء الرابع فيتمثل في مقارنة قيمة احصاءة فيشر المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطاة لفترة واحدة بقيمة احصاءة فيشر الحرجة (الجدولية) المناظرة في Pesaran et al (1999)، ونظرا لان اختبار فيشر له توزيع غير معياري، فان هناك قيمتين حرجتين للاحصاءة هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0). قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1). قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولي لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1).

فإذا كانت قيمة احصاءة فيشر المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى، سوف يتم رفض فرضية العد القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

وإذا كانت قيمة احصاءة فيشر المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

أما إذا كانت قيمة احصاءة فيشر المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، فان النتائج سوف تكون غير محددة. ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه[2].

[1] --محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 218،114،100.
[2] -مجدي الشوربجي(2010)، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال إفريقيا،العدد السادس، ص 158،157.

المبحث الثاني:عرض النتائج و مناقشتها

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها

I-اختيار النموذج:

شكل رقم (2-3) :سحابة النقاط للمتغيرين (الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي)

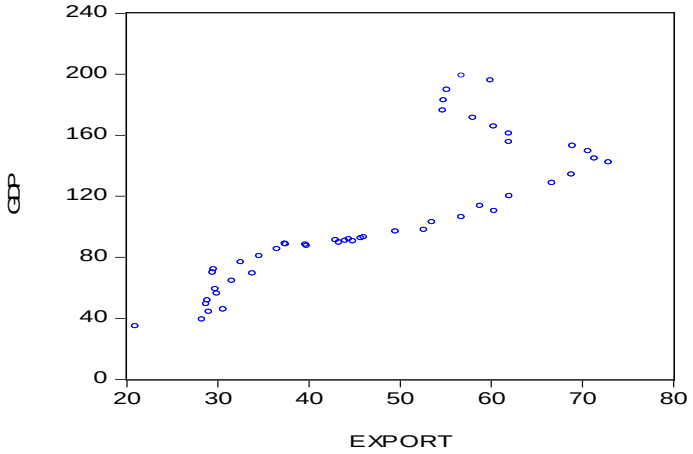

المصدر: بناءا على مخرجات EVIEWS9

من خلال الشكل رقم (2-3) تبدو لنا العلاقة شبه خطية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير مختلف إحداثياتها على وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين ، فكلما زادت الصادرات كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي، وبما أن الصادرات الجزائرية اغلبها من قطاع المحروقات والذي شهد في غالب فتراته زيادات في الأسعار فيما عدا عند حدوث بعض الأزمات مثل أزمة 1986 التي انهارت فيها أسعار البترول. لكن الشكل البياني البياني لا يكفي للتأكيد ذلك، فإننا نستخدم معايير المفاضلة مثل : AIC ,SC ,HQ. ويمكن تلخيص نتائجهم في مجموعة نماذج (خطية، نصف لوغارتمية، ولوغارتمية) كما يلي :

جدول رقم (2-2): بعض معاير المفاضلة للنماذج الخطية والنصف اللوغارتمية واللوغاتيمة

النموذج	AIC	SC	HQ
خطي	9.333884	9.411850	9.363348
نصف لوغارتمي 1	-0.142004	-0.064038	-0.112541
نصف لوغارتمي 2	9.269798	9.347765	9.299262
لوغارتمي	-0.378656	-0.300689	-0.349192

المصدر:من إعداد الطالبين، بناءا على مخرجات EVIEWS9

من خلال الجدول رقم (2-2) اتضح لنا أن النموذج اللوغارتمي أفضل نموذج لأنه يحتوي عل اقل قيم : AIC,SC,HQ (-0.378656,-0.300689,-0.349192)، وعليه فإننا نقوم بتقدير هذا النموذج.

II-تقدير النموذج :

باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS فمنا بتقدير معالم النموذج اللوغارتمي ، تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (2-3): تقدير النموذج اللوغارتمي

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/19 Time: 07:58
Sample: 1970 2017
Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.156379	0.337483	-0.463368	0.6453
LOG(EXPORT)	1.243947	0.088477	14.05952	0.0000

R-squared	0.811220	Mean dependent var	4.571730
Adjusted R-squared	0.807116	S.D. dependent var	0.446722
S.E. of regression	0.196194	Akaike info criterion	-0.378656
Sum squared resid	1.770629	Schwarz criterion	-0.300689
Log likelihood	11.08773	Hannan-Quinn criter.	-0.349192
F-statistic	197.6700	Durbin-Watson stat	0.142774
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews 9

III-تشخيص النموذج:

✓ -دراسة معنوية النموذج:

- المعنوية الجزئية: بالنظر لقيمة احتمالات إحصائيات ستودنت، تظهر لنا قيمها أنها اصغر من 0.05 للمعلمة المتغير المستقل log(export) ، على عكس الثابت الذي ليس له معنوية إحصائية.

وبما أن DW ضعيف (0.14) ، فانه يمكن احتمال وجود انحدار زائف مما جعلنا بحثنا عن العلاقة طويلة المدى باستخدام التكامل المتزامن (ARDL).

IV-**التكامل المشترك**: وفق منهجية اختبار الحدود، ومن خلال تطبيق التكامل المشترك الذي سيتم في الخطوات التالية:

✓ اختبار الاستقرارية : يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2017) ، والتأكد من مدى سكونهما ، وتحديد رتبة تكامل كل كتغير على حدا ، ولقد تم الاعتماد على اختبارين، وهما اختبار (ADF)،(PP).

- اختبار ADF:

جدول رقم (2-4): نتائج اختبارADF (عند المستوى والفرق)لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي

EXPORT				GDP			
المستوى / الفرق	نوع النموذج	ق.محسوبة ق.مجدولة الاحتمال	رتبة التكامل	المستوى / الفرق	نوع النموذج	ق.محسوبة ق.مجدولة الاحتمال	رتبة التكامل
المستوى	ثابت واتجاه	-0.998412 -3.508508 0.9344	I(1)	المستوى	ثابت واتجاه	0.096541 -3.510740 0.9963	I(1)
	ثابت	-1.139293 -2.925169 0.6925			ثابت	1.444651 -2.926622 0.9989	
	بدون ثابت و اتجاه	1.015052 -1.947975 0.9160			بدون ثابت و اتجاه	4.725524 -1.948140 1.0000	
الفرق الاول	ثابت واتجاه	-7.429123 -3.510740 0.0000		الفرق الاول	ثابت واتجاه	-6.096629 -3.510740 0.0000	
	ثابت	-7.181660 -2.926022 0.0000			ثابت	-5.900407 -2.926622 0.0000	
	بدون ثابت و اتجاه	-6.739978 -1.948140 0.0000			بدون ثابت و اتجاه	-1.393622 -1.948313 0.1498	

المصدر: من اعداد الطالبين، اعتمادا على مخرجات Eviews9

- اختبار PP:

جدول رقم (2-5): نتائج اختبارPP (عند المستوى والفرق)لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي

EXPORT				GDP			
المستوى / الفرق	نوع النموذج	ق.محسوبة ق.مجدولة الاحتمال	رتبة التكامل	المستوى / الفرق	نوع النموذج	ق.محسوبة ق. مجدولة الاحتمال	رتبة التكامل
المستوى	ثابت واتجاه	-1.288831 -3.508508 0.8786	I(1)	المستوى	ثابت واتجاه	-0.320437 -3.508508 0.9877	I(1)
	ثابت	-1.151478 -2.925169 0.6875			ثابت	1.885118 -2.925169 0.9997	
	بدون ثابت و اتجاه	0.915077 -1.947975 0.9013			بدون ثابت و اتجاه	7.045855 -1.947975 1.0000	
الفرق الاول	ثابت واتجاه	-7.318096 -3.510740 0.0000		الفرق الاول	ثابت واتجاه	-6.365978 -3.510740 0.0000	
	ثابت	-7.139063 -2.926622 0.0000			ثابت	-6.136192 -2.926622 0.0000	
	بدون ثابت و اتجاه	-6.827806 -1.948140 0.0000			بدون ثابت و اتجاه	-2.721615 -1.948140 0.0076	

المصدر: من اعداد الطالبين، اعتمادا على مخرجات Eviews9

انطلاقا من الجدول رقم (2-4) والجدول رقم (2-5) لكل من اختبار ADF و PP نلاحظ أن القيم المحسوبة اقل من القيم المجدولة بالقيم المطلقة، و ذلك عند معنوية 5% في كافة النماذج الثلاث، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة (الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي) ومنه فإننا نقبل فرضية العد بوجود جذر الوحدة في جميع السلاسل الزمنية مما يعني أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى. وبعد تطبيق الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين سنجد أن القيم المحسوبة اكبر من القيم المجدولة وذلك عند معنوية 5 % في كافة النماذج الثلاث ، باستثناء الناتج المحلي الإجمالي في نموذج (دون ثابت واتجاه) في اختبار ADF.

مما يعني أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى، ومنه يمكننا استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للتباطئات الموزعة ARDL.والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-4): سلسلة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفروق الأولى

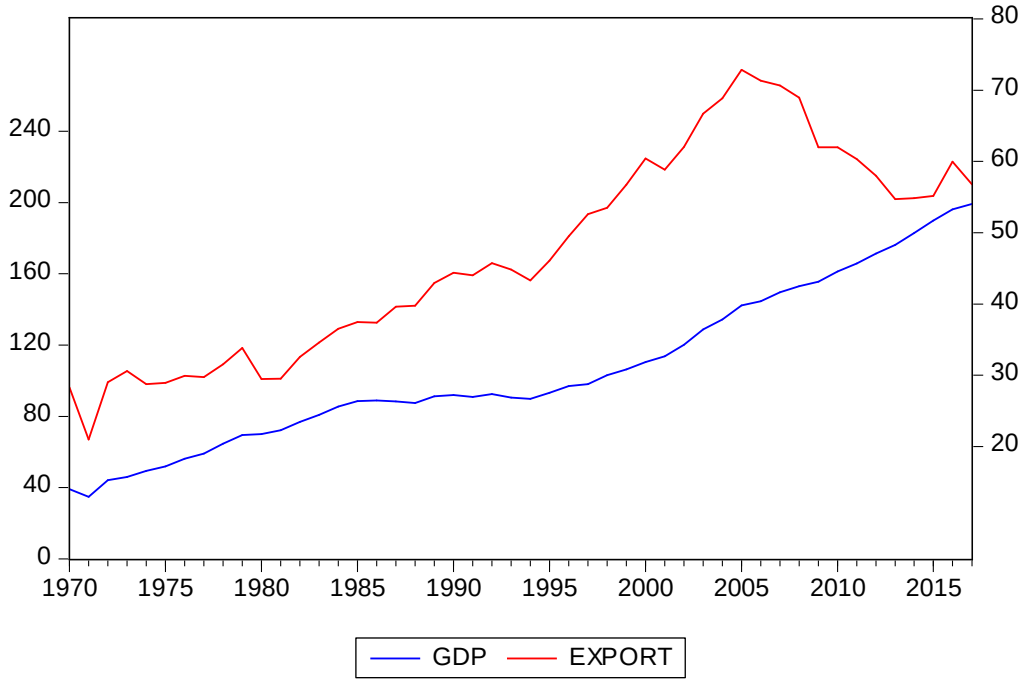

المصدر: من إعداد الطالبين ، بناءا على مخرجات Eviews9

اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود :

نستخدم هنا اختبار الحدود Bounds test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، و ذلك لكي نستطيع تقدير هذه العلاقات في ان واحد باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، ولكن قبل ذلك يجب تحديد درجة التباطؤ، وذلك استنادا لعدة معاير ل AIC,SC,HQ...، حيث سنختار اقل قيمة، ولقد استخدمنا معيارAIC لذلك، والشكل التالي يوضح ذلك:

✓ تحديد درجة التأخير المثلى:

الشكل رقم (2-5): درجة التأخير المثلى

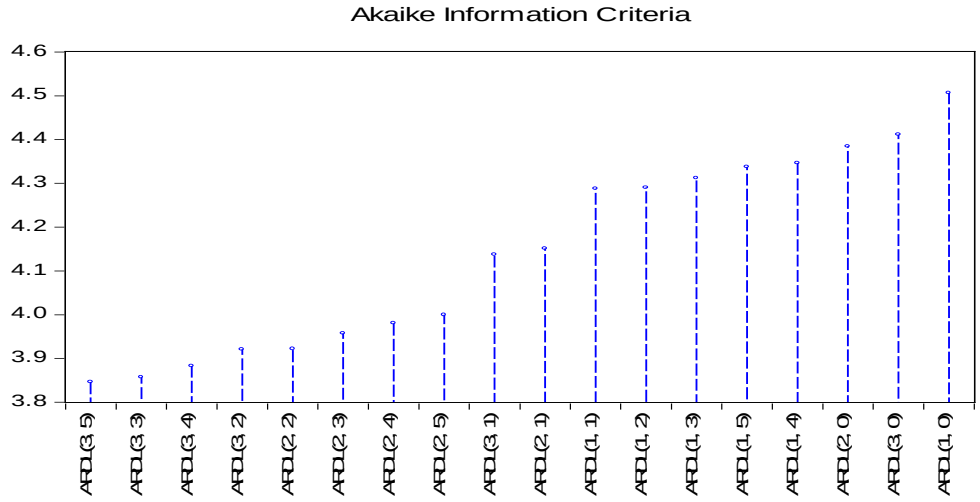

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews9

من خلال الشكل أعلاه يمننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند ARDL(3,5) التي توافق اقل قيمة لمعيار AIC.

✓ تقدير نموذج ARDL(3.5)

جدول رقم (2-6): نتائج تقدير نموذج ARDL(3.5)

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 06/10/19 Time: 11:09
Sample (adjusted): 1975 2017
Included observations: 43 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): EXPORT
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(3, 5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.274250	0.154753	8.234100	0.0000
GDP(-2)	0.129255	0.276330	0.467757	0.6429
GDP(-3)	-0.436222	0.159108	-2.741670	0.0097
EXPORT	0.541495	0.096934	5.586255	0.0000
EXPORT(-1)	-0.728564	0.167801	-4.341824	0.0001
EXPORT(-2)	-0.111614	0.233297	-0.478422	0.6354
EXPORT(-3)	0.260495	0.187812	1.386999	0.1745
EXPORT(-4)	-0.038150	0.128597	-0.296664	0.7685
EXPORT(-5)	0.176801	0.102847	1.719062	0.0947

R-squared	0.998923	Mean dependent var	113.4749
Adjusted R-squared	0.998670	S.D. dependent var	41.41302
S.E. of regression	1.510253	Akaike info criterion	3.846197
Sum squared resid	77.54942	Schwarz criterion	4.214820
Log likelihood	-73.69323	Hannan-Quinn criter.	3.982134
Durbin-Watson stat	2.187096		

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews9

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 99% مما يعني ان المتغير المستقل (الصادرات) يحث على النمو الاقتصادي، مما يعني انه هناك قوة تفسيرية كبيرة، و الباقي 1% لعوامل أخرى مما يدل على أن النموذج له قوة تفسيرية كبيرة، ومعنوية بعض المعالم GDP(-1) و GDP(-2)، EXPORT(-1). أما بقية المعالم فهي ليست معنوية.

اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء و تجانس التباين للأخطاء:

بعد التأكد من أن توزيع للأخطاء العشوائية هو توزيع طبيعي(ملحق06)، تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Seerial Correlation LM Test للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار White للكشف عن تجانس التباين للأخطاء.

اختبار LM: وكانت النتائج بالجدول الموالي كالتالي:

جدول رقم (2-7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.870263	Prob. F(2,32)	0.1705
Obs*R-squared	4.455280	Prob. Chi-Square(2)	0.1078

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/10/19 Time: 10:58
Sample: 1975 2017
Included observations: 43
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews9.

تظهر النتائج على قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث القيمة الاحتمالية F-statistic والتي تقدر ب 0.1705غير معنوية، أي أنها اكبر من 0.05، وبالتالي النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء.

اختبار White: وكانت النتائج بالجدول الموالي كالتالي:

جدول رقم (2-8): نتائج اختبار تجانس التباين للاخطاء White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.184783	Prob. F(9,33)	0.3367
Obs*R-squared	10.50112	Prob. Chi-Square(9)	0.3115
Scaled explained SS	7.026326	Prob. Chi-Square(9)	0.6344

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/10/19 Time: 11:01
Sample: 1975 2017

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews9.

من الجدول أعلاه نقبل فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين الأخطاء، حيث القيمة الاحتمالية ل -F statisticغير معنوية، أي اكبر من 0.05.

وعليه فالنموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء و لا من اختلاف التباين.

ومن اجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين النمو الاقتصادي و المتغير المستقل (الصادرات) تم حساب احصاءة فيشر (F) من خلال اختبار الحدود (Bound test)، وكانت النتائج كما مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-9): نتائج اختبار الحدود Bounds test لنموذج ARDL

ARDL Bounds Test
Date: 06/10/19 Time: 11:05
Sample: 1975 2017
Included observations: 43
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.982049	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews9.

من خلال نتائج اختبار الحدود Bounds test المبين في الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (4.982049) اكبر من قيمة I(1) عند مستوى معنوية 2.5%، 5%، 10%.مما يعني قبول الفرضية البديلة H1 ورفض H0، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغير المستقل (الصادرات)، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

✓ **تقدير العلاقة طويلة الأجل:**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، قدرنا العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-10): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORT	3.070605	0.561140	5.472079	0.0000

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة الصادرات لها دلالة معنوية، مما يدل على تأثيرها على النمو الاقتصادي ونلاحظ أن إشارة معلمة نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي موجبة(3.070605)، أي أن الصادرات لها تأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل .

✓ **تقدير العلاقة في المدى القصير:**

جدول رقم (2-11): تقدير العلاقة في المدى القصير -نموذج تصحيح الخطأ ECM -

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 5)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 06/19/19 Time: 20:46
Sample: 1970 2017
Included observations: 43

ECM Regression
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.306967	0.147244	2.084758	0.0447
D(GDP(-2))	0.436222	0.134285	3.248481	0.0026
D(EXPORT)	0.541495	0.095231	5.686103	0.0000
D(EXPORT(-1))	-0.287531	0.120368	-2.388759	0.0226
D(EXPORT(-2))	-0.399145	0.140384	-2.843236	0.0075
D(EXPORT(-3))	-0.138651	0.103042	-1.345577	0.1873
D(EXPORT(-4))	-0.176801	0.097018	-1.822352	0.0772
CointEq(-1)*	-0.032718	0.010216	-3.202680	0.0030

R-squared	0.702446	Mean dependent var	3.48E+09
Adjusted R-squared	0.642936	S.D. dependent var	2.49E+09
S.E. of regression	1.49E+09	Akaike info criterion	45.24622
Sum squared resid	7.75E+19	Schwarz criterion	45.57388
Log likelihood	-964.7937	Hannan-Quinn criter.	45.36705
Durbin-Watson stat	2.187096		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية ، مما يدل على تأثير الصادرات في النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير وان إشارة الصادرات سالبة مما يدل على تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصورة سلبية على عكس النتيجة المتحصل عليها في المدى الطويل.

نلاحظ أيضا أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0,03 وهي معنوية عند 5%،و بإشارة سالبة، وهذا يدل على أن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، وتشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي3,27 % من اختلال قيمته التوازنية في الفترة، أي انه يستغرق نحو33 سنة حتى يعود إلى قيمته التوازنية في المدى البعيد بعد اثر الصدمة في متغيرات الدراسة وهي تمثل سرعة العودة إلى التوازن.

✓ اختبار استقرار النموذج:

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة وقصيرة الآجل نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختيار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، والنتائج موضحة في الشكلين التالين:

الشكل رقم (2-6): نتائج المجموع التراكمي للبواقي

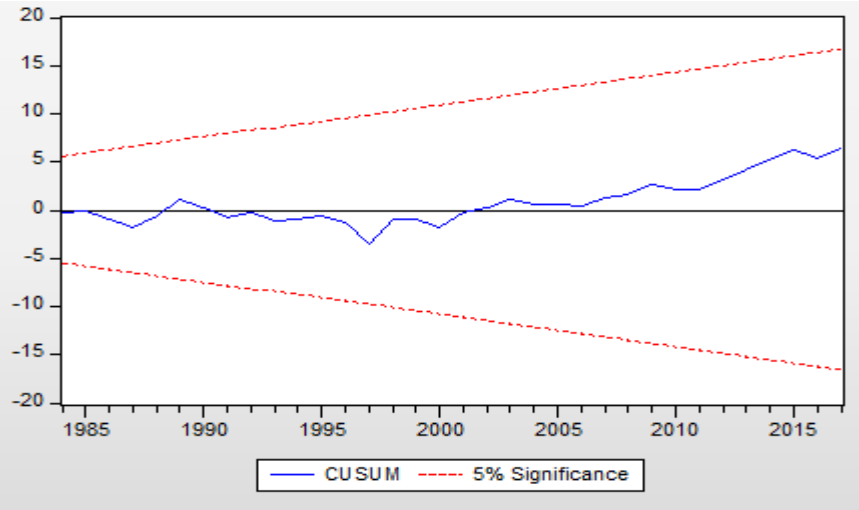

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews10.

الشكل رقم (2-7): نتائج المجموع التراكمي لمربعات للبواقي

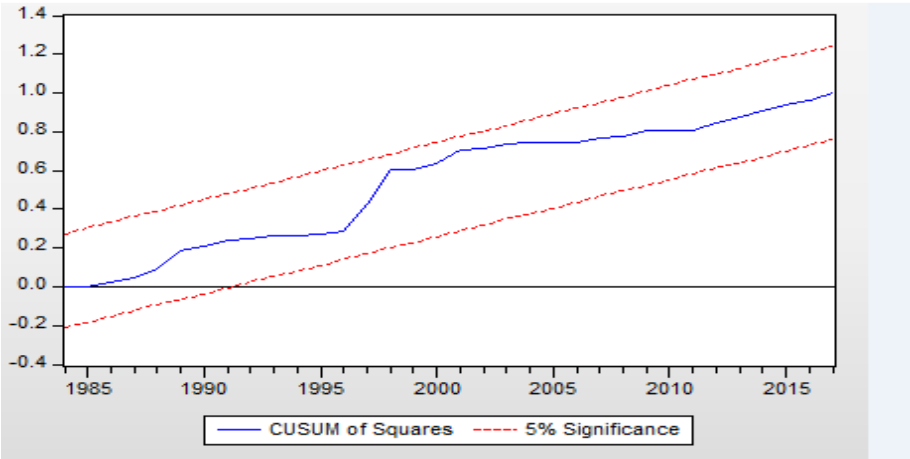

المصدر: بناءا على مخرجات Eviews10.

يتضح من الشكلين أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا خلال فترة محل الدراسة حيث يقع الشكل البياني للاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أن هناك استقرار في النموذج.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها

لقد تم تلخيص النتائج في عدة نقاط هي:

1-بتدقيق النظر إلى منحيات الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الشكلين رقم (2-1) و (2-2) نلاحظ أن كلا المتغيرين قد عرفا عدة تغيرات و تقلبات نتجت عن عدم استقرار الاقتصاد الوطني حيث تركت اثأر واضحة إما بالإيجاب أو بالسلب،من تأميم المحروقات في بداية السبعينيات التي كان لها تأثيرات على كلا من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي،ولقد لوحظ ارتفاع واضح في كلا من الصادرات في سنة 1973 بمقدار 30.59 مليار دولار،و 49.38 مليار دولار سنة 1974 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، وهذا راجع إلى الأزمة البترولية في 1973 التي كان لها اثأر ايجابية بسبب ارتفاع أسعار البترول، أما الفترة مابين 1980 إلى 1985 فقد شهدت نوعا من الاستقرار بتسجيل اعلي قيمة للصادرات سنة 1985 بمقدار 37.47 مليار دولار و 88.56 مليار دولار للناتج المحلي الإجمالي. ولقد شهدت هذه المرحلة إتباع الجزائر سياسة احتكار التجارة الخارجة، حيث أوقفت نشاطات المستوردين الخواص وجميع الوسطاء العاملين في مجال التجارة الخارجية.

أما الفترة منتصف الثمانينات فلقد شهدت بعد الأزمة البترولية العالمية في سنة 1986، والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري، حيث أدخلته في حالة عدم الاستقرار بسبب تدهور أسعار المحروقات أين وصلت إلى حوالي 8 و 10 دولار للبرميل، واستمر هذا الوضع إلى غاية 1995، ولقد سجلت ا ارتفاعا نوعا ما في بداية التسعينيات بتسجيل الصادرات مقدار44.40 مليار دولار سنة 1990 وهذا بسبب حرب الخليج الأولى أين وصلت أسعار البرميل إلى 18 دولار للبرميل ثم انخفضت الصادرات مرة أخرى سنة1991 ثم تعيد الارتفاع إلى سنة 1995 ونفس الشئ إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي عرف هو الأخر انخفاضا في هده الفترة الذي سجل اعلي قيمة له سنة 1995 بمقدار 93.17 مليار دولار. ولقد كشفت أزمة انهيار البترول عن هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول.

ولقد شهدت سنة 1996 رفع الحماية الجمركية وإلغاء القيود الكمية على الصادرات ورفع دعم الأسعار، ما اثر بالإيجاب على حجم الصادرات، فلقد سجلت الصادرات

الجزائرية مقدار 49.50 مليار دولار سنة 1996، أما الناتج المحلي الإجمالي فوصل إلى 96.99 مليار دولار في نفس السنة ،وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي وإتباع الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

أما بداية الألفية الجديدة فلقد شهدت ارتفاعا واضحا لأسعار النفط في الأسواق العالمية إذ انتقل سعر النفط من 36 للبرميل في عام 2004 إلى 61 دولارا في عام 2006 والى نحو 143 دولارا سنة 2008 مما اثر بالإيجاب على حجم الصادرات، فلقد سجلت الصادرات اعلي حجم لها سنة 2005 بمقدار 72.87 مليار دولار. أما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وتهاوي أسعار النفط سنة2007 إلى 36 برميل فلقد شهدت الصادرات انخفاضا واضحا لها وهذا يتضح سنة 2009 عندما انخفضت إلى61.97 مليار دولار بعدما كانت سنة 2008 68.93 ولقد شهدت تذبذب إلى أن انخفضت حتى إلى 54.70 مليار دولار سنة 2013 ثم ترتفع نوع ما إلى 56.76 مليار دولار سنة 2017.

أما الناتج الإجمالي هو الأخر حقق ارتفاعا ملحوظا فلقد سجلت سنة 2001 مقدار 113.74 مليار دولار، ولقد ميزة هذه السنة بداية برامج ومشاريع تنموية كبيرة للوقوف بالاقتصاد، ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الذي كان يهدف إلى دفع جديد للنمو وإعادة بعث مساره ، ولقد خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1.216 مليار دينار جزائري أي مايعادل 160 مليار دولار بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التحويلات الإضافية الأخرى.

وبعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الحكومة الاقتصاد الجزائري برنامج تكميلي يواصل الانجازات التي حققها البرنامج الأول ويثمنها، وهو برنامج لدعم النمو الاقتصادي CPCP للفترة مابين 2005 و 2009 الذي خصص له غلاف مالي 4203 مليار دولار،أي ما يعادل 10 مليار دولار، ولقد شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا قدره 155.55 مليار دولار. أما الفترة 2010-2014 فقد عرفت برنامج توطيد النمو الذي يندرج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني، وخصص له الغلاف المالي قدره 21.214مليار دينار جزائري أي ما يعادل 686 مليار دولار أمريكي، ويهدف لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها وأيضا إطلاق مشاريع جديدة.ولقد سجل

الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2017 أين سجل 199.17 مليار دولار ، حيث عرفت هذه الفترة تطبيق الحكومة لبرنامج جديدا ألا وهو المخطط الخماسي 2015-2019 الذي يهدف إلى ترشيد النفقات العامة والحفاظ على التوازنات الاقتصادية، ورفع النمو الاقتصادي و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-أظهرت معاير المفاضلة (AIC ,SC,HQ) على أن النموذج اللوغارتمي هو أفضل نموذج.

3-وجودارتباط ذاتي موجب، مما يعني انه إمكانية وجود انحدار زائف.

4-أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية (ADF ,PP) لكل من سلسلة الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي أنها غير مستقرة عند المستوى (ثابت، ثابت واتجاه، بدون ثابت واتجاه).

5-استقرت السلسلتين عند الفرق الأول (ثابت واتجاه، ثابت، بدون ثابت واتجاه) لكلا السلسلتين.

6-استقرار السلستين عند I(1) سمح لنا باجراء اختبار التكامل المشترك.

7-بينت نتائج اختبار الحدودBounds test أن القيمة الإحصائية لفيشر اكبر من القيمة I(1)عند مستوى معنوية2.5 %، 5 %،10%، مما يدل على علاقة طويلة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي.

8-أظهرت نتائج اختبار LM و White أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء و لا من اختلاف التباين.

9-اظهر تقدير العلاقة طويلة الأجل أن معلمة الصادرات لها معنوية وموجبة، مما يعني أن الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي بالإيجاب وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

10-أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الصادرات تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي في المدى القصير على عكس النتائج المتحصل عليها في المدى الطويل.

11-اظهـــرت كـــل مـــن اختبـــار المجمـــوع التراكمـــي للبـــواقي و اختبـــار المجمـــوع التراكمـــي لمربعـــات البواقي ان المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليا.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني وضعنا الجوانب الأساسية، و المتمثلة في طريقة الدراسة والأدوات، ولقد قمنا بدراسة الاستقرارية التي سمحت نتائجها بإمكانية استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، ثم عرضت النتائج وتفسيرها وربطها بالفرضيات، ولقد كانت النتائج مطابقة للنظرية الاقتصادية في كون انه توجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وان للصادرات تأثير ايجابي.

الخاتمة

الخاتمة:

مـــن خـــلال اســـتعراض الأدبيـــات الصـــادرات و النمـــو الاقتصـــادي، نجـــد أن الصـــادرات محـــدد مهـــم للنمـــو الاقتصـــادي، مـــع العلـــم أن جـــل الصـــادرات الجزائريـــة هـــي مـــن قطـــاع المحروقـــات، ولقـــد اختـــارت الدراســـة عينـــة مـــن 48 مشـــاهدة (2017/1970)، ولقـــد تميـــزت هـــذه العينـــة بتنـــوع مراحلهـــا ســـواء في النظـــام الاقتصـــادي المعتمـــد في الجزائـــر أو السياســـات الاقتصـــادية والتجاريـــة الـــتي تغـــيرت بتغـــير النظـــام الاقتصـــادي العـــالمي، ولقـــد تم اســـتخدام منهجيـــة الانحـــدار الـــذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL).

ولقد قسمت الدراسة إلى فصلين متكاملين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري لمتغيرات (الصادرات والنمو الاقتصادي) من خلال المفاهيم العامة، واهم النظريات والنماذج. ثم تطرقنا إلى العلاقة بينهما من خلال أراء بعض الاقتصاديين و الدراسات السابقة. بينما خصصنا في الفصل الثاني التعرف على الهيكل ، وكل من اختبارات الكشف عن مشكلة ADF ,PP)، واختبارات جذر الوحدة (ARDL النظري لمنهجية الارتباط الذاتي للأخطاء وتجانس التباين للأخطاء ثم اختبار الحدود.

وبعـــد مقارنـــة نتـــائج دراســـتنا مـــع الدراســـات الســـابقة المشـــار إليهـــا في المبحـــث الثـــاني في الفصـــل اتضـــح أنهـــا تصـــب في اتجـــاه واحـــد وهـــي أن الصـــادرات محفـــز للنمـــو الاقتصـــادي وهـــذا مـــا أظهرتـــه نتيجـــة دراســـة علـــي الزيـــود وشـــريفة بواشـــعور (2009) في أن الصـــادرات تـــؤثر إيجابـــا علـــى النمـــو الاقتصـــادي، وأيضـــا دراســـة الـــتي عالجـــت الموضـــوع في كـــلا مـــن نيجيريـــا وجنـــوب إفريقيـــا.ولقـــد اختلفـــت دراســـة حميـــد حايـــد و عبـــد الكـــريم البشـــير و دراســـتنا في كونهـــا وجـــدت انـــه لا توجـــد علاقـــة طويلـــة االاجـــل بـــين المتغيرين،وهـــذا عكـــس النتيجـــة المتوصـــل إليهـــا في دراســـتنا. ولقـــد اشـــتركت هـــذه الدراســـة مـــع دراســـتنا في أن الصـــادرات ترفـــع مـــن النمـــو . وهـــذا مـــايوافق النظريـــة الاقتصـــادية. أمـــا بـــاقي الاختلافـــات بـــين دراســـتنا والدراســـات الســـابقة فكانـــت في الحـــد الزماني والمكاني والمنهجية القياسية المستعملة.

وبعد هذا الطرح والتحليل الذي قمنا به في هذه الدراسة خرجنا بالنتائج التالية:

1-النتائج:

-نعتـــبر الصـــادرات (الـــتي اغلبهـــا مـــن قطـــاع المحروقـــات)، احـــد أهـــم العوامـــل المحـــددة للنمـــو الاقتصادي.

-أظهرت سحابة النقاط بين المتغيرين على وجود علاقة شبه خطية بين هما، وبعد التأكد باستخدام معاير المفاضلة اتضح ان النموذج اللوغارتمي هو أفضل نموذج.

-الارتباط الذاتي للأخطاء الذي اتسم به النموذج اللوغارتمي، جعلنا نرجح إلى وجود انحدار زائف و الاتجاه إلى العلاقة طويلة الأجل باستعمال التكامل المشترك.

-اظهر كل ADF و اختبار PP ان السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، وإنما عند الفرق الأول مما سمح لنا باستخدام التكامل المشترك.

-اظهر لنا اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وهذا ما أكده تقدير هده العلاقة والي بينت على وجود علاقة طردية بينهما، مع الإشارة أن معلمة الصادرات المقدرة و موجبة وهذا مايوافق النظرية الاقتصادية عند معنوية5% .

2-الاقتراحات:

-تشجيع القطاعات الأخرى لمنافسة القطاع الثالث (قطاع المحروقات).

-تعظيم حجم الصادرات كون ذلك مهم لعملية النمو الاقتصادي.

3-أفاق الدراسة:

-دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية و غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

-دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في في بعض الدول الإفريقية (مقارنة بين بعض دول الساحل الإفريقي و الجزائر).

قائمة المراجع:

I-المراجع باللغة العربية

I-1-الكتب باللغة العربية :

1- جمال داود سلمان الدليمي (2015) التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مسقط .

2- ميراندا زغلول رزق(2010)، التجارة الدولية،كلية التجارة ببنها-جامعه الزقازيق.

3- سولو روبرت(2003)، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،الطبعة الثانية.

4- محمد احمد السريتي(2009)، التجارة الخارجية،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر.

5- فردريك م.شرر(2001)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى.

6- محمود مجمد ابو العلا(2011)، نظم التجارة الدولية،مصلحة الجمارك المصرية.

7- رنان مختار(2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي،منشورات الحياة،الجزائر.

8- توادر ميشيل(2006)، التنمية الاقتصادية ترجمة حسين حسن محمود، دار المريخ الرياض.

9- فريد النجار(2002)،تسويق الصادرات العربية:آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة البعيدة الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،مصر.

10- محمود يونس وآخرون(2000) مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعه الإسكندرية1.

I-2-المذكرات:

1- شهيناز بدراوي (2014)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1988-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان.

2- عبد الناصر عز الدين بوخشيم(2003)، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي-1973-1998، مذكرة دكتوراه-قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

3- فطيمة حفيظ(2012)، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس والمغرب)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،باتنة.

4- ناهض رسمي اسماعيل الرفاتي(2016)، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، مذكرة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة.

5-دليلة طالب(2014-2015)، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1980-2013،مذكرة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد.

6- ناصر الدين قريبي(2013-2014)، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران.

7- فيصل لوصيف(2013-2014)، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

8- بهلول مقران(2010-2011)، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،الجزائر.

I-3- المقالات:

1- حميد حايد و عبد الكريم البشير(2018)، دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر(1988-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 19.

2- حسين على الزيود وشريفة بواشعور(2009) تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن.

3- محمد بن سليمان و حسين نوي طه(2017)، قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام خلال الفترة(1988-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(02)، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب، جامعة الجلفة.

4- حياة بن سماعين وريان زير(2017)، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر(2005-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(2).

5--سامية عبد المنعم محمود و بابكر الفكي المنصور(2016)، اثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال 1995-2017، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، السودان.

I-4- مواقع الانترت:

البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 19/03/24

http://data.albankaldawli.org/country/algeria

II -المراجع باللغة الفرنسية:

1-Isabelle CADORET et autres(2009), Econométrie Appliquée,2Edition, Bibliothèque Nationale, Paris.

2-William Henry Pole(1988) ,Macroeconomique, 3éme Edition , MC Graw Hill Qubec.

3- Jacques LEAILLON(1972),La croissance économique,Édition Cujas, Paris.

الفهرس

الإهداء 1.....III

الإهداء 2.....IV

شكر وتقدير..... V

الملخص..... VI

قائمة المحتويات..... VII

قائمة الجداول..... VIII

قائمة الأشكال البيانية.....IX

قائمة الملاحق..... X

قائمة الاختصارات و الرموز..... XI

المقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات و النمو الاقتصادي

تمهيد.....2

المبحث الأول: مفاهيم و نظريات حول التصدير و النمو الاقتصادي.....3

المطلب الاول: التجارة الخارجية ونظرياتها.....3

I-تعريف التجارة الخارجية.....3

II–نظريات التجارة الخارجية.....4

II–1–التجارة الخارجية عند التجاريين.....4

II–2–التجارة الخارجية عند الكلاسيك.....4

II–2–1–نظرية ادم سميث و الميزة المطلقة.....4

II–2–2–نظرية دافيد ريكاردو ونظرية النفقات النسبية.....5

II-2–3–نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل..... 6

II–3–النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.....6

II-3-1–نظرية هكشر و أولين.....6

II-3–2–لغز ليونتيف.....6

II-3–3–الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج.....8

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات وأهميتها.....8

I-مفهوم الصادرات.....	9
II-أهمية الصادرات.....	9
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي: الماهية والنماذج.....	10
I-مفهوم النمو الاقتصادي.....	10
II-طرق قياس النمو الاقتصادي.....	11
III–نماذج النمو الاقتصادي.....	14
III–1–نموذج هارود و دومار.....	14
III–2–نموذج سولو.....	17
III–2–النموذج AK.....	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة لعلاقة الصادرات و النمو الاقتصادي.....	16
المطلب الأول: أراء بعض الاقتصاديين للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.....	16
المطلب الثاني: الدراسات السابقة لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.....	17
خلاصة الفصل.....	20
الفصل الثاني:دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد.....	22
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.....	23
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة.....	23
I-مجتمع الدراسة.....	23
II-تحديد المتغيرات الاقتصادية وتطورها.....	23
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....	25
المبحث الثاني:عرض النتائج ومناقشتها.....	31
المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها.....	31
I-اختيار النموذج.....	31
II-تقدير النموذج.....	32
III–تشخيص النموذج.....	32
IV–التكامل المشترك.....	32
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها.....	43

خلاصة الفصل.....	47
الخاتمة.....	49
المصادر و المراجع.....	51
الملاحق.....	54
الفهرس.....	60